جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٥٧)

موقف مصر
فى التجمعات الاقليمية

يوليو ٢٠٠٢

موقف مصر فى التجمعات الإقليمية

تقديم

تصدر هذه السلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) عن معهد التخطيط القومى فى إطار إتاحة نواتجه الفكرية العلمية لتخذى القرار فى مختلف مواقع العمل الوطنى .. وللباحثين والدارسين وغيرهم من المهتمين بقضايا التخطيط والتنمية وصولاً إلى احتلال جمهورية مصر العربية موقعها اللائق بتاريخها ومكانتها على المستويات القومية والإقليمية والعالمية .

وتأتى هذه السلسلة فى إطار مهمة المعهد الأصيلة فى البحث و المشورة حول كل ما يتعلق بإعداد خطط التنمية الشاملة فى جمهورية مصر العربية و المساهمة فى اقتراح السياسات والحلول لما يعترض مسارات وأبعاد التنمية من مشكلات و ما تطمح إليه من منجزات. ومن ثم تقدم سلسلة (قضايا التخطيط و التنمية) نتاج جهود فرق بحثية علمية من داخل المعهد ، مع بعض خبرات الثقاة من خارجه فى دراسة الموضوعات التى يتفق عليها فى خطة البحوث السنوية للمعهد .

ولا يسعنا إلا أن ندعو القارئ الكريم إلى الاستفادة القصوى مما بين يديه فى هذه الدراسة ، وأن يسهم معنا فى إثراء العمل البحثى بالمعهد من خلال تعليقات علمية رصينة ومشاركته لنا فى حلقات البحث و النقاش كلما أعلن المعهد عن شىء منها فى حينه وطبقاً لخطة العمل به .

ولندعو الله جميعاً أن يوفقنا إلى خدمة قضايا تقدم وطننا الغالى ورفاهية مواطنيه .

ا.د. محمود عبد الحى صلاح

مدير معهد التخطيط القومى

فهرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	المقدمـــــــة	ط
الفصل الأول	الشراكة المصرية الأوروبيـــــة	١
المبحث الأول	مضمون الاتفاقية وأهدافها	٣
	أولاً : أهداف اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية	٣
	ثانياً : المضمون العام لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية	٤
المبحث الثانى	تحرير التجارة فى اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية	٥
	أولاً : تحرير التجارة العامة	٥
	ثانياً : التجارة فى السلع الصناعية	٥
	ثالثاً : القدرة التنافسية للصناعة المصرية وبعض الإجراءات للحد من آثار انخفاض مستواها	٨
	رابعاً : التجارة فى السلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصنعة	٩
المبحث الثالث	تقييم اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية (فيما يتعلق بالتجـــارة والصناعة)	١٣
	أولاً : درجة اختلاف بنود اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبيـــة عـــن الاتفاقـــات الأخرى المعقودة بين الاتحاد الأوروبى وبعض الدول العربية الأخرى	١٣
	ثانياً : تقييم اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من حيث نطاقها وأبعادها	١٥
	ثالثاً : تقييم الاتفاقية فيما يتعلق بالنواحى المؤسسية والتنظيم	١٧
	رابعاً : تقييم هذه الاتفاقية فيما يتعلق بقواعد المنشأ	١٨
المبحث الرابع	الموقف الحالى لتجارة مصر الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبى	٢٢
	أولاً : الميزان التجارى	٢٢
	ثانياً : أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على قطاع الصناعة التحويلية	٢٧
	ثالثاً : أثر اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٢٨
المبحث الخامس	بعض المكاسب المتوقعة من اتفاقية الشراكة المصريـــــة الأوروبية	٣٦
	أولاً : المكاسب المتوقعة للاتفاقية على قطاع التجارة الخارجية	٣٦
	ثانياً : المكاسب المتوقعة للاتفاقية على الاستثمار وأثر ذلك على النمو	٣٧
	ثالثاً : اتفاقية المشاركة والتعاون فى مجال المال والاستثمار	٤٠
المبحث السادس	الخاتمة والتوصيات	٤٤
	١- تحديث النظام الضريبى وخفض معدلات الضرائب	٤٤
	٢- تطوير الأسواق المالية وتنظيم سوق العمل	٤٤

	٣- اتساع مجالات الخصخصة	٤٥
	٤- استقرار سعر الصرف	٤٥
	٥- تخفيف الإجراءات الإدارية والروتينية	٤٥
	٦- العمل على تكامل التجارة الإقليمية المتوسطية والعربية	٤٥
	الهوامش	٤٦
الفصل الثانى	التجمع الاقتصادى العربى :دروس تجربة وآفاق المستقبل	٤٩
المبحث الأول	نظرة تاريخية - استعراض وتحليل نصى	٥٠
المبحث الثانى	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	٦٨
المبحث الثالث	من تجربة الماضى إلى أفق المستقبل : كيف يمكن تطويـــــر العمل الاقتصادى العربى المشترك ؟	٧٨
	أولاً : اختيار التنمية : قبل "حل المشكلات"	٧٨
	ثانياً : بين الارادة السياسية للتكامل٠٠وتجذر المصالح الاقتصادية الاجتماعية	٨٠
	ثالثاً : صيغة العمل الاقتصادى العربى المشترك : بين منطقة التجارة الحرة ومنطقة التكامل الانتاجى	٨٣
	الهوامش	٨٦
الفصل الثالث	موقف مصر فى تجمع الكوميـــــسا	٨٩
	مقدمة	٩١
المبحث الأول	نظرة عامة على إنجازات الكوميسا	٩٣
المبحث الثانى	الانطلاق من التعاون الاقتصادى الثنائى إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة	١١٤
المبحث الثالث	هل تتوقع مصر أن تستفيد من إقامة منطقة للتجارة الحرة مع دول الكوميسا	١٢٤
	المراجع	١٤٣
الفصل الرابـــــع	مصر ومجموعة الخمس عشرة	١٤٧
	مقدمة	١٤٩
المبحث الأول	نشأة مجموعة الخمس عشرة وأهدافها وآلياتها	١٥٠
المبحث الثانى	مؤتمرات مجموع الخمس عشرة والحافز السياسى المصر	١٥٢
المبحث الثالث	واقع الإقليمية وتحديات العولمة وانعكاس ذلك على دول الجنوب ومجموعة الخمســة عشر	١٥٧
المبحث الرابع	البانوراما الاقتصادية لمجموعة الخمسة عشر	١٦١
	• السمات الجغرافية	١٦١
	• القوى البشرية	١٦١
	• أهم الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الواعدة	١٦٢

	• أهم الأنشطة الخدمية	١٦٣
	• أهم المؤشرات الاقتصادية	١٦٣
المبحث الخامس	العلاقات التجارية بين مصر ومجموعة الخمس عشرة- تجارة مصر مع دول المجموعة (١٩٩٠-٢٠٠٠)	١٦٥
المبحث السادس	علاقات الاستثمار فى مجموعة الخمس عشرة	١٧١
المبحث السابع	استخلاصات حول مجموعة الخمسة عشر	١٧٦
	أولاً : الأدوات	١٧٦
	ثانياً : المشروعات	١٧٧
	ثالثاً : المبادرات	١٧٨
المراجع		١٨٢
الفصل الخامس	خاتمة (حول موقف مصر بين اتفاقيات التعاون المتعددة والجات)	١٨٧
	- موقف قوى ومنظمات إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية	١٨٩
	- استنتاجان أساسيان	١٩٠
	- هل ينطبق هذان الاستنتاجان على التجمعات التى تناولتها الدراسة ؟	١٩١
	- هل يعنى ذلك أن على مصر أن تنفض يدها من مثل هذه التجمعات ؟	١٩٢
	- كيف يمكن التغلب على هذا التضارب والتداخل ؟	١٩٣
ملاحق الفصل الأول		١٩٩
ملاحق الفصل الثالث		٢٢٧
ملاحق الفصل الرابع		٢٣١

مقدمه

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتقييم لموقف جمهورية مصر العربية فى أهم التجمعات الإقليمية التى تشترك فى عضويتها. وتكمن أهمية هذا الهدف فى حقيقة أن اشتراك مصر فى هذه التجمعات ينطوى، بلا شك، على التزامات وحقوق قبل أطراف هذه التجمعات، فى كل تجمع على حدة، ومن ثم فاحتمالات التعارض بين هذه الالتزامات والحقوق واردة، إن لم تكن مؤكدة. وكلما قويت هذه الاحتمالات كلما كان أثرها قاطعاً فى الحد من فاعلية هذه المشاركة وجديتها من منظور مصالح الاقتصاد المصرى وفرص استفادته من التوجهات الإقليمية فى دعم قدراته على التعامل مع بيئة دولية اقتصادية لا يكاد يوجد بها موطئ قدم للكيانات الاقتصادية الصغيرة التى لا تتعاضد مع غيرها لمواجهة هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبيرة والشركات متعدية الجنسيات على الاقتصاد العالمى بكل أبعاد حركته فى مجالات الاستثمار والإنتاج والمبادلات.

والحقيقة أن تعدد حلقات التعاون المصرى مع العالم الخارجى فى نطاقات جغرافية متعددة ، وفى أشكال اتفاقية جماعية وثنائية، يطرح تساؤلاً جوهرياً حول الأهداف المصرية من هذا التعاون: هل هى أهداف اقتصادية، أم أهداف سياسية، بالدرجة الأولى ؟

قد يسارع البعض بالاعتراض على مثل هذا التساؤل باعتبار أنه لا انفصال بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية فى عالم العلاقات الدولية منذ كانت، وعبر تاريخها الطويل، وعلى امتداد المستقبل المنظور وغير المنظور. وهو اعتراض ربما يكون فى محله إذا لم يكن هناك فرق بين أن تكون العربة خلف الحصان أم قبله ... بداهة الفرق موجود وواضح، ولكن أيهما العربة وأيهما الحصان ؟ قد يختلف المحللون لمسار تاريخ العلاقات الدولية فى الإجابة على هذا السؤال. ولا يهمنا فى هذا المقام أن نحسم هذا الاختلاف، فمن الممكن رصد شواهد من مسار العلاقات الدولية تؤكد هذه الإجابة أو تلك ولكن المؤكد أن العربة لم تكن أبدا قبل الحصان على امتداد هذا المسار.

ومضمون ذلك أن علاقات الدولة بغيرها من الدول قد تتخذ من الأهداف الاقتصادية قاطرة تجر وراءها أهدافاً سياسية، أو العكس قد تكون الأهداف السياسية هى التى تحرك وتوجه الأهداف الاقتصادية، ويكون الاختيار بين هذا البديل أو ذاك محكوما بمدى فاعلية أى منهما فى تحقيق النوعين من الأهداف معاً.

وإذا كان مثل هذا الاختيار مفتوحا أمام الدول المتقدمة فى عالم اليوم، فإن الدول النامية قد لا تملك سوى الانحياز لبديل الأهداف الاقتصادية كمدخل أكثر فاعلية، فى ظل ظروفها وما تمليه العولمة عليها من

تحديات ومخاطر، لتعزيز موقعها ومواقفها السياسية على الساحتين العالمية والإقليمية ولتفاعل إيجابى متصاعد بين أهدافها الاقتصادية والسياسية. يبرهن على ذلك أولا أن الاتحاد الأوروبى (وهو أبرز مثال للتجمع الإقليمى الناجح بين مجموعة من الدول المتقدمة) بدأ بتحقيق أهداف اقتصادية تنصرف إلى زيادة كفاءة تخصيص واستغلال الموارد بما يؤدى إلى تعظيم الناتج وتدعيم فرص تواصل النمو فى كافة الدول أطراف هذه التجمع. كما يبرهن على ذلك، ثانيا، أنه بعد الزخم والصخب الشديد الذى أثارته العولمة على امتداد تسعينات القرن العشرين عادت ــ مع نهاية هذا العقد وبداية القرن الحادى والعشرين ــ نغمة الإقليمية، بل والمحلية، لتكتسب زخماً متصاعداً حتى فى ظل العولمة وحتى فى أدبيات المنظمات الدولية، كالبنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، وليس لذلك من مدلول سوى أن ثقافيات وسياسيات العولمة لم تفلح فى اقتلاع الكوابح الاقتصادية على مستويات إقليمية متعددة للدول النامية فى أرجاء المعمورة، ومن ثم كان لا بد من العودة إلى الدعوة للعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على هذه المستويات الإقليمية أولا حتى تكون أهلا للتفاعل الإيجابى مع العولمة إذا ما كان لهذه الظاهرة أن تمتد وتتواصل أصداؤها فى كوكب الأرض الذى نعيش عليه.

وبالنسبة لمصر فإنها قد لا تخرج عن هذا الوضع العام للدول النامية من حيث حاجتها لأن تقود أهدافها الاقتصادية أهدافها السياسية فى علاقاتها الدولية، خاصة وأن هذه العلاقات لا يمكن أن تنسلخ عن تيارات العولمة ومتغيراتها ومعاييرها. وإذا كانت مشروعية وموضوعية هذه الحاجة ليست محل جدال إلا أن قيود الواقع على توفير متطلبات تلبيتها

وتحقيقها لا يمكن إغفالها. وهى قيود كثيرة فى حالة مصر وعلى نحو قد لا تدانيها فيه دولة نامية أخرى، ويكفى هنا أن نذكر بأمرين أولهما أن مصر شاءت أم أبت "ستظل فى رباط إلى يوم الدين" (كما ورد فى الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وثانيهما أن مجالها الإقليمى العربى مقطع الأوصال لأسباب متعددة لا تخفى على أحد.

ومن هنا تتبادل الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية موقع الحصان والعربة فى العلاقات المتعددة للتعاون المصرى مع العالم الخارجى حتى وإن اتخذت هذه العلاقات شكل تجمعات اقتصادية دون سمة سياسية محددة . وإذا كان ذلك ليس إلا انعكاسا للموقع والموقف الفريد لمصر، فإن ذلك لا يمنع من ترتيب الأهداف والأولويات فى كل علاقة من هذه العلاقات، ومن ثم توجيه العمل والجهود بما يتناسب مع توزيع وطبيعة الأهداف والأولويات. كما لا يمنع أيضا من العمل على انتهاز كل الفرص للاستفادة من هذه العلاقات فى دفع مسيرة التنمية الاقتصادية وتعزيز إمكانيات تواصلها والارتقاء بمستواها.

وتحاول الدراسة الحالية تتبع مدى توافر ذلك فى علاقات التعاون المصرى متعدد الأشكال والأطـــراف من خلال التركيز على:

- موقف مصر فى المشاركة المصرية الأوربية، فى الفصل الأول.
- موقف مصر فى التعاون الاقتصادى العربى، فى الفصل الثانى.
- موقف مصر فى الكوميسا، فى الفصل الثالث.
- موقف مصر فى مجموعة الخمسة عشر، فى الفصل الرابع.
- مدى التوافق والتعارض بين هذه المواقف من خلال نتائج وتوصيات فى الفصل الخامس.

الفصل الأول

الشراكة المصرية الأوروبيـة

إعداد

أ.د. سلوى مرسى محمد فهمى
أ.د. مجدى محمد خليفة
مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول

مضمون الاتفاقية وأهدافها

ترجع بداية التعاون الاقتصادى المصرى مع الاتحاد الأوروبى إلى عام ١٩٧٧ ، حيث تم توقيع اتفاقية بين مصر والاتحاد الأوروبى فى ١٨ يناير ١٩٧٧ تهدف إلى تنظيم التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى و المالى بين الطرفين ٠ وقد تضمنت هذه الاتفاقية منح عدداً من المزايا للصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى وذلك دون تقديم مصر لمزايا مماثلة لصادرات دول الاتحاد الأوروبى لمصر ٠

وقد نصت المادة رقم (٨٩) من هذه الاتفاقية على سريان هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة ويجوز لأى من الطرفين إلغاء هذه الاتفاقية وذلك بإخطار الطرف الآخر بذلك ، ومن ثم يوقف العمل بهذه الاتفاقية بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ هذا الإخطار ٠

وفى إطار سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه دول البحر المتوسط قام بطرح صيغة جديدة للتعاون بينه وبين دول شرق وجنوب البحر المتوسط شملت كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٠ ومن ثم قام الاتحاد الأوروبى بتوقيع اتفاقات مشاركة مع كل من المغرب وتونس والأردن وجارى التفاوض مع كل من لبنان وسوريا والجزائر ٠

أما بالنسبة لمصر فقد بدأت المفاوضات بينها وبين الاتحاد الأوروبى منذ عام ١٩٩٥ وانتهت بالتوصل إلى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية الحالية والتى يمكن إيجاز أهدافها ومضمونها فيما يلى :

أولاً: أهداف اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

١- تهيئة الظروف المناسبة لتحرير التجارة فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال ٠
٢- إتاحة الإطار الملائم للحوار السياسى مما يساعد على تطوير العلاقات السياسية بين الطرفين ٠
٣- تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الأطراف المختلفة وذلك من خلال الحوار والتعاون بينهم ٠
٤- المساهمة الفعالة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ٠
٥- تشجيع التعاون الاقليمى بغرض تعزيز الاستقرار الاقتصادى والسياسى ٠
٦- زيادة التعاون فى العديد من المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك ٠

ثانياً : المضمون العام لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

والجدير بالذكر انه بموجب هذه الاتفاقية يتم إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الاوروبى خلال فترة انتقالية لا تتجاوز أثنتى عشر سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، يتم خلالها تحرير السلع الصناعية المتبادلة بينهما ، حيث تعفى صادرات السلع الصناعية الأوروبية لمصر من الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بينما تعفى صادرات السلع الصناعية الأوروبية لمصر من الرسوم الجمركية طبقاً للتوقيتات والقوائم المحددة بالاتفاقية ،

وفيما يختص بالسلع الزراعية فإنها تعامل طبقاً للقواعد المذكورة بالاتفاقية والتى تحدد حصص لبعض السلع التى تتمتع بمزايا جمركية ، هذا بالإضافة إلى تحديد مواسم محددة للتصدير للبعض منها ،

ومن ناحية أخرى فإن هذه الاتفاقية تنص على " قيام الطرفان خلال العام الثالث من تطبيق الاتفاقية بتحديد الإجراءات التى تطبق من بداية العام الرابع لتحرير جزء أكبر من تجارتهما من المنتجات الزراعية والسمكية والمنتجات الزراعية المصنعة " ،

والجدير بالذكر أن اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية تجيز لمصر اتخاذ إجراءات استثنائية لمدة محددة خلال المرحلة الانتقالية إذا تعرضت بعض صناعاتها لصعوبات خطيرة نتيجة لتحرير الواردات من الاتحاد الأوروبى من السلع المماثلة ،

هذا بالإضافة إلى تضمين الاتفاقية لتطبيق قواعد الجات ومنظمة التجارة العالمية الخاصة بمكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية ،

كما تتضمن هذه الاتفاقية أيضاً منح كل من الطرفين للطرف الأخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية فى قطاع تجارة الخدمات طبقاً لالتزام كل منهما فى نطاق أحكام الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات الملحقة باتفاقية منظمة التجارة العالمية ، هذا بالإضافة إلى دراسة الطرفين مد نطاق الاتفاقية ليشمل حق إنشاء الشركات داخل أراضى الطرف الآخر وتحرير توريد الخدمات على أن يتم مراجعة الموقف فيما لا يتجاوز خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،

وأخيراً تهدف هذه الاتفاقية إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا إلى مصر والى زيادة التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بهدف تعزيز الجهود المصرية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة من خلال نقل المشورة والخبرات والتدريب وتقديم المعونة المالية والإدارية والفنية لتطوير قطاعات الاقتصاد المصرى ،

المبحث الثانى

تحرير التجارة فى اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

أولاً : تحرير التجارة العامة

طبقاً لهذه الاتفاقية فإن منطقة التجارة الحرة بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى تكون تدريجية وخلال فترة انتقالية لا تتجاوز ١٢ سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . كذلك فإنه طبقاً لهذه الاتفاقية يتم إلغاء القيود الكمية على واردات كل من الطرفين بمجرد سريان هذه الاتفاقية ، وكذلك الرسوم الأخرى والقيود على الصادرات . هذا بالإضافة إلى تعهد الطرفان بعدم فرض قيود فى المستقبل على الواردات وعدم التمييز بين الإنتاج المحلى ونظيره المستورد . كذلك لا يحول هذا الاتفاق دون الدخول فى ترتيبات تكاملية أخرى مثل اتحاد جمركى أو مناطق حرة أو اتفاقات حدودية إلا فيما يتعارض مع هذه الاتفاقية ويمكن التشاور مع الأطراف الأخرى فى شأن هذه الأمور .

ثانياً : التجارة فى السلع الصناعية

يتم بمقتضى هذه الاتفاقية تحرير التجارة فى المنتجات الصناعية بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفة الجمركية وفقا لجداول سلعية وزمنية موضحة فى الاتفاقية ومحددة كما يلى :

(١) بالنسبة للصادرات المصرية للاتحاد الأوروبى

طبقاً لهذه الاتفاقية يتم إعفاء الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبى من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية ، وكذلك أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى لها أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . هذا بالإضافة إلى إنهاء نظام الحصص بالنسبة للغزل والمنسوجات ويصبح تصديرها بدون حصص .

(٢) بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبى لمصر

طبقاً لهذه الاتفاقية يتم إعفاء صادرات دول الاتحاد الأوروبى لمصر من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية وكذلك أية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى لها أثر مماثل وذلك خلال فترة انتقالية ، وطبقاً لبرنامج زمنى محدد ، وهذه السلع مدرجة فى أربعة قوائم ويتم تطبيقها كالتالى :

أ- القائمة الأولى

يتم إلغاء الرسوم الجمركية على هذه القائمة تدريجياً خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (وتضم هذه القائمة السلع التى يتراوح معدل التعريفة الجمركية المفروضة عليها من ١ إلى ٥٠٪) (١) ويتم التخفيض بنسب سنوية متساوية تبلغ ٢٥٪ من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ طبقاً للجدول التالى :

جدول رقم (١)

نسبة التخفيضات فى التعريفة الجمركية للمجموعة السلعية

فى القائمة الأولى عبر سنوات الاتفاق (نسبة مئوية)

السنوات / نسبة التخفيض	دخول الاتفاق حيز التنفيذ	سنوات الاتفاق											
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
نسبة التخفيض (%)	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥									

• المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، سبتمبر ٢٠٠٠ .

ب- القائمة الثانية

ويتم إلغاء الرسوم الجمركية على هذه القائمة تدريجياً فى خلال ست سنوات ابتداء من السنة الرابعة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وتضم هذه القائمة الصناعات المغذية أى السلع الوسيطة والمدخلات (٢) والتى تتراوح معدلات التعريفة المفروضة عليها ما بين (١٠ و ٣٠٪) ، ويتم تخفيض الرسوم الجمركية على هذه السلع بنسبة ١٠٪ ابتداء من السنة الرابعة ثم تزداد هذه النسبة إلى ١٥٪ ابتداء من السنة الخامسة وحتى السنة العاشرة طبقاً للجدول التالى :

جدول رقم (٢)

نسبة التخفيضات فى التعريفة الجموكية للمجموعة السلعية

فى القائمة الثانية عبر سنوات الاتفاق (نسبة مئوية)

السنوات / نسبة التخفيض	سنوات الاتفاق											
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
نسبة التخفيض (%)				١٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥		

• المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، سبتمبر ٢٠٠٠ .